

الفصل الرابع
إعداد مذكرات الدفاع

obeykandi.com

من بين مهام عديدة تناط بالمترافع تبقى الوكالة في الدفاع أهمها على الإطلاق. ويدخل في مفهوم الوكالة في الدفاع أعمال عدة كاتخاذ إجراءات رفع الدعوى، وإعداد لائحة الاستحضار (عن المدعي) وإعداد المذكرات الجوابية التي يتبادلها الخصمان المتنازعان، والمرافعة أمام القضاء.

ولذلك يقصد بمذكرات الدفاع المذكرات التي يعدها ويحررها المترافع عن موكله في دعوى يكون هذا الأخير خصماً فيها. ويستوي في ذلك أن يكون الموكل في مركز المدعي أو مركز المدعى عليه. بل إن إعداد مذكرات الدفاع لا يقتصر فقط على الدعاوى المدنية وإنما قد يتطلب الدفاع عن أحد المتهمين في الدعاوى الإدارية أو حتى الدعاوى العسكرية.

مراحل إعداد مذكرات الدفاع :

يمر إعداد مذكرات الدفاع بمراحل ثلاث : الأولى مرحلة تحضيرية يستجمع فيها المترافع عناصر النزاع المطروح عليه، والمرحلة الثانية هي مرحلة ذهنية يحدد فيها المترافع وجه تصديه لموضوع النزاع من أجل الدفاع عن مصلحة موكله والمرحلة الثالثة والأخيرة هي مرحلة الصياغة التي بها ترى مذكرة الدفاع النور.

أولاً: المرحلة التحضيرية لإعداد مذكرة الدفاع :

يبدأ اتصال المترافع بموضوع النزاع بلقاء الموكل به، لاجئاً إليه من أجل معونته في التصدي لدعوى الموكل رفعها على خصم له أو ثمة خصم للموكل قد رفعها عليه.

وعند اتصال الموكل بالمحامي يتحدد لهذا الأخير ابتداء ما إذا كان مكلفاً بإعداد لائحة استحضار إن كان الموكل مدعياً في دعوى، أم إذا كان مكلفاً بإعداد مذكرة جوابية رداً على لائحة استحضار خصم موكله، المدعى عليه في الدعوى.

ولكن في جميع الأحوال يلزم على المترافع التعرف على العناصر الواقعية للنزاع من معلومات ومستندات ووثائق تتعلق بموضوع النزاع. ويتكون للمحامي انطباع أولي عن موضوع النزاع، وعليه أن يحدد وجه الدفاع عن مصلحة موكله، وذلك على ضوء ما يلي :

١. طلب أو طلبات الموكل، وهو ما يعني تحديد الفصل في النزاع الخادم لمصلحة الموكل.

٢. المبادئ القانونية التي تحكم موضوع النزاع، وهي التي تبين للمحامي مدى إمكانية الفصل في موضوع النزاع بما يخدم مصلحة الموكل.

٣. العناصر الواقعية للنزاع ووسائل ثبوتها التي تعين المترافع على توجيه الدفاع بما يخدم مصلحة الموكل.

ولذلك لا يكون دور المترافع في المرحلة التحضيرية لإعداد مذكرة الدفاع دوراً سلبياً محضاً، وإنما يلزم أن يكون له دور إيجابي حيال الموكل الذي يفترض في لجوئه إلى المترافع عجزه عن توليه الدفاع القانوني عن مصلحته بمفرده. وانطلاقاً من التصور المبدئي لدى المترافع عن موضوع النزاع ووجه الفصل فيه يتوجه إلى الموكل بكل ما يسمح له بتوفير كافة العناصر التي من شأنها خدمة مصلحة الموكل في الدعوى القضائية.

ثانياً: المرحلة الذهبية لإعداد مذكرة الدفاع :

بتجميعه كافة العناصر المؤثرة في تحديد وجه الفصل في النزاع بما يخدم مصلحة موكله، يمكن للمحامي طرح تصوره لمذكرة الدفاع التي يكلف بإعدادها.

وهذا التصور ينبغي أن يقوم على محورين أساسيين :

الأول: هو إبراز كل ما من شأنه خدمة مصلحة موكله، بالتركيز على العناصر الواقعية وربطها بالمبادئ القانونية التي من شأنها إقناع

القاضي بأن الوجه الصحيح للفصل في النزاع قانوناً هو ما يخدم مصلحة الموكل.

الثاني: هو مواجهة كل ما يحتمل تمسك الخصم به من عناصر واقعية ومبادئ قانونية، وذلك من أجل تنفيذ أسانيد وحجج الخصم بما يحقق مصلحة الموكل ويحول دون اقتناع القاضي بوجهة نظر الخصم. ولا يعني ذلك أنه على المترافع طرح كل ما لديه من حجج وأسانيد أو التصدي لكل ما يحتمل تقديمه من الخصم في أول مذكرة دفاع يتقدم بها. وذلك أن حرفة المترافع تجعله يدرك أن الدعوى تمثل سجلاً بين الخصمين المتنازعين وأن امتداد الخصومة من الواجهة الإجرائية قد يملئ تحفظاً على المترافع في الكشف ابتداءً عن جميع حججه وأسانيده.

إلا أن لهذا السجل أصولاً ينبغي على المترافع إدراكها :

١. فهو من جهة محكوم بما قد ينص عليه القانون في شأن تقديم الطلبات أو التمسك بالدفع. والمثال على ذلك وجوب إبداء الدفع الشكلية أو الإجرائية قبل تنازل الموضوع بتقديم طلب مقابل أو التمسك بدفع موضوعية. وكذلك وجوب التمسك بالدفع غير المتعلقة بالنظام العام أمام محكمة الأساس وإلا سقط الحق في التمسك بها أمام محاكم الطعن في الحكم أو القرار القضائي .

٢. وعلى المترافع من جهة أخرى ضمان التواصل الفكري في الدفاع وإن تعددت طلباته المقدمة إلى المحكمة، وصولاً إلى طلباته الاختتامية عند قفل باب المرافعة تمهيداً لإصدار المحكمة حكمها أو قرارها

الفاصل في النزاع المعروض أمامها. وغني عن البيان أنه ينبغي في التواصل الفكري بين مذكرات الدفاع المتعددة للمترافع أن يكون موجهاً لخدمة مصلحة الموكل، أي متجهاً نحو إقناع القاضي بأن الوجه الصحيح قانوناً للفصل في النزاع هو ما يخدم مصلحة الموكل دون خصمه.

ثالثاً: مرحلة صياغة مذكرة الدفاع :

لا نقصد في هذه النبذة إبراز الجوانب الشكلية التي ينبغي أن تقوم عليها صياغة مذكرة الدفاع، فلهذه الجوانب مقام آخر في هذا المؤلف. إلا أننا نريد إبراز أصول عامة لصياغة مذكرات الدفاع من الوجهة الموضوعية، أي من الوجهة المنهجية في عمل المترافع.

وتتمثل الأصول العامة لصياغة مذكرات الدفاع في مراعاة ما يلي :

١. تقسم مذكرة الدفاع بما يعين القاضي على تحديد وجه الفصل في النزاع. فقد رأينا من قبل أن القاضي ينطلق من دراسة العناصر الواقعية للنزاع ويستكشف موقف المتنازعين فيه وطلباتهم في خصوص هذا النزاع. ثم يقوم بتعيين القواعد القانونية الواجبة التطبيق على موضوع النزاع بتكليفه لوقائعه. وعلى ضوء ذلك يتثبت من توافر عناصر المراكز القانونية المدعى بها، والتي تم تجاهلها بفعل المنازعة، فيتحدد له وجه الفصل في النزاع.

فيراعي تقسيم مذكرة الدفاع منهجياً بما يعين القاضي في قيامه بالعمل الذي يناط به. وهو ما يفضي إلى ضرورة البدء بعرض وقائع النزاع

دونما افتراض لعلم القاضي بها. ويحدد المترافع في مذكرة الدفاع تلك العناصر الواقعية التي يراها مؤثرة في وجه الفصل في النزاع. وي طرح تصويره لتكييفها القانوني، فيبين وجه انطباق فرض القاعدة القانونية على وقائع النزاع. ومن جهة أخرى يقدم المترافع في مذكرة الدفاع تفسيراً للقاعدة القانونية الواجبة التطبيق، وإذا أني له تأويلها بما يسمح بتطبيق حكم القاعدة على موضوع النزاع، يراعي المترافع في التأويل ما يكون محققاً لمصلحة الموكل، من دون إهدار اعتبارات الصنعة القانونية وإلا فشل في إقناع القاضي بأن الوجه الصحيح قانوناً للفصل في النزاع هو بما يخدم مصلحة موكله.

٢. وضوح التمييز بين الحجج والأسانيد التي يطرحها المترافع تعزيراً لموقف موكله وبين الرد على الحجج والأسانيد التي يطرحها خصم موكله. وذلك حتى لا يختلط الأمر على القاضي ويستشعر أن هناك تناقضاً حاداً بين فقرات مذكرة الدفاع. ومن هنا تأتي أهمية العناوين الجانبية التي يستعين بها المترافع في عرضه للنقاط المختلفة التي تشتمل عليها مذكرة الدفاع، وإن كان العمل لا يجري على الإكثار من العناوين الجانبية لمذكرات الدفاع، إلا أنه يبقى لها أهميتها على الأقل في الخطوط العريضة لنسق مذكرة الدفاع. ويمكن أن يستعاض عن تكرار ظاهرة العناوين الجانبية بتخصيص فقرة مستقلة لكل فكرة رئيسية يطرحها المترافع في مذكرة الدفاع.

٣. ضرورة تضمين مذكرة الدفاع طلبات الموكل المتعلقة بموضوع النزاع. ويجدر بالمحامي طرح موجز تلك الطلبات عقب عرضه لوقائع النزاع

والعودة إليها تفصيلاً بعد الفراغ من العرض للحجج والأسانيد المختلفة، تلك الحجج والأسانيد التي تقابل التعليل أو التسبب في عمل القاضي، مما يوضح للقاضي أن الطلب أو الطلبات التي يتمسك بها الموكل تمثل الفصل الصحيح قانوناً في موضوع النزاع.

يتضح مما تقدم مدى الأهمية البالغة لمذكرات الدفاع المقدمة إلى القضاء. فالقاضي يكون بصدد منازعة، أي بصدد اختلاف بين وجهتي نظر، تختلط في كل منهما عناصر واقعية وعناصر قانونية. ويستطيع القاضي المضاهاة بين حجج وأسانيد كل خصم، بما له من ثقافة قانونية ومعلومات وملكات حتى يحدد وجه الفصل في النزاع المعروض عليه.

ولذلك، وإن كانت الكلمة العليا في النزاع للقاضي، وقراره يمثل عنوان الحقيقة، إلا أن ذلك لا ينفي مطلقاً أن المسؤولية الأولى في "بناء" العمل القضائي والتي تقع على عاتق وكلاء الدفاع، أي المحامين. وبقدر ما يفلح المترافع في عرض منظوره لوجه الفصل في النزاع بقدر ما يستطيع ضمان صدور الحكم أو القرار القضائي لمصلحة موكله. ويقابل ذلك بطبيعة الحال أن لخطأ المترافع أثره الفادح في مصالح موكله، في عدم اختصاص شخص يلزم صدور الحكم في مواجهته، في إغفال طلب جوهرى للموكل، في إغفال دفع كان ينبغي إبداءه، أو في ضعف العرض للحجج والأسانيد التي يستعين بها المترافع.

وحيث أنه لا يمكن القطع بالأهمية النسبية لأي من مذكرات الدفاع أو المرافعات، نظراً لتفاوت أهمية كل منهما من قضية إلى أخرى يبقى في تقديرنا مذكرات الدفاع الجوهرية لأنها تكون في متناول القاضي منذ

تقديمها وحتى يتم الفصل في النزاع، فيكون للقاضي في كل وقت الرجوع إليها و التأثير الدائم بها إيجاباً أو سلباً.

obeykandali.com